تضارب في التصريحات قبل زيارة وفد الإقليم إلى بغداد

الكردستاني يشخص العلاج بثلاث وصفات.. والصدريون يصطفون إلى جانب ائتلاف المالكي

□ بغداد/ المدى

فيما يقترب موعد زيارة الوفد الكردستاني الى بغداد من اجل حل القضايا العالقة بين الفرقاء السياسيين، تتصاعد وتيرة التصريحات لاسيما بين ائتلافي دولة القانون والكتل الكردستانية، مما قد يؤثر على مدى نجاح هذه الزيارة التي لم يحدد حتى اللحظة موعد لها.

اجتماع قادة الكتل السابق.. ارشيف

النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد السلام المالكي قال "يجب ألا نستبق الاحداث والحكم على مدى نجاح زيارة الوفد الكردستاني الى بغداد"، مبينا "خرجت بعض التصريحات من ائتلاف الكتل الكردستانية غير الموفقة والتي من شأنها تعكير الاجواء بين بغداد واربيل".

ونقل المالكي عن النائبة اشواق الجاف قولها "ان الوفد الكردي يحمل في جعبته الكثير من البنود والتي من بينها امور جديدة لم يتم الاتفاق عليها ضمن مبادرة اربيل التي تشكلت بموجبها الحكومة"

كما قال النائب عن دولة القانون في تصريح لـ"المدى" امس "هناك تصريح اخر للناطق باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب والذي اشترط الموافقة على جميع البنود الكردية لمجيء وفد الاقليم الى بغداد"، مطالبا التحالف الكردستاني الكف عن مثل هذه التصريحات كونها لا تخدم المصلحة العامة، وبين "ان رئيس الوزراء جاد في حسم هذه الخلافات وعلى الكرد ان يعرفوا ان خلافاتهم مع الحكومة وليست مع دولة القانون كما يتخيل للبعض لان تنفيذها اما بتشريعات برلمانية او قرارات حكومية".

ويشخص التحالف الكردستاني الحلول السياسية في ثلاثة محاور تتعلق بالدستور والاتفاقيات، فضلا عن الشراكة الوطنية.

النائبة اشواق الجاف استغربت ما نقله عنها النائب المالكي، وقالت "لم أدلِ بمثل هكذا تصريحات ومطالبتَنا لم تخرج عما ناديا به في السابق وليست لدينا شروط جديدة".

وترى الجاف ان الحلول بين الحكومة والاقليم بثلاث نقاط، وهي "الالتزام بالدستور الكامل و باتفاقية اربيل دون انتقائية، فضلا عن الشراكة الوطنية".

وتابعت الجاف في اتصال هاتفي مع "المدى" امس "هناك هجمة اعلامية على الوفد الكردي باعتباره ينقل مطالب الاقليم فحسب، انما هو يناقش جميع المشاكل السياسية في البلاد كالملف الامني والمجلس الوطني للسياسات العليا مبينه "هذه الهجمة الإعلامية التي يمارسها بعض السياسيين على المادة ١٤٠ من الدستور التي تتحدث عن استفتاء يعلن فيه المواطن العراقي رغبته، بالإضافة الى قانون النفط والغاز.

واكدت الجاف ان الخلافات جميعها تحل من خلال الدستور، واستطردت "ان نصوصه واضحة ومن يقول عكس ذلك فهو مخطئ".

وعلل رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني احد مكونات ائتلاف الكتل الكردستانية نجيب عبدالله تأخير وصول وفد اقليم كردستان لبغداد، بسبب عدم تهيئة الارضية المناسبة للحوار بين الطرفين.

ونقلت الوكالة الاخبارية للانباء عن عبد الله قوله امس، ان الاجتماع الذي ضم النواب برئاسة اقليم كردستان، اكد فيه الجميع على أن وفد الاقليم سيذهب لبغداد عندما تكون الارضية مهيأة، لاجل حل الخلافات بين بغداد واربيل، ووضع النقاط على الحروف، مبيناً انه لغاية الان لم تتهيأ الارضية للحوار والمناقشة وهذا ما أخر وصول الوفد الكردستاني لبغداد.

وبين النائب الكردستاني:أن مطالب ائتلافه التي تم الاتفاق عليها، تنقسم الى قسمين الاول: يتعلق بالجانب العراقي عموماً ومنها الالتزام بالدستور و تحقيق الشراكة الوطنية و احدى فقراته تشكيل المجلس السياسات،أما القسم الثاني: يخص اقليم كردستان كتنفيذ المادة (١٤٠) الدستورية، واقرار قانون النفط والغاز، وتسليح قوات حرس اقليم كردستان (البيشمركه) وعدهم ضمن المنظومة الدفاعية العراقية، اضافة الى اجراء التعداد السكاني.

واشارعبدالله الى صعوبة الحكم على أن رئيس الوزراء نوري المالكي، سينفذ مطالب الكردستاني ام لا، وسيتضح هذا عند الحوار مع الوفد الكردستاني.

التيار الصدري بعد ان كان معارضا للكثير من المواقف مع ائتلاف دولة القانون بدا واضحا بتغيير مواقفه السابقة، لاسيما تلك التي تتعلق بالاستحقاقات السياسية، بعد ان تحدث عدد من نوابه عن عدم تنفيذ ائتلاف دولة القانون كامل الاتفاقيات، تراجع اخرون عن هذه التصريحات في مشهد يكشف عن موقف موحد وقوي داخل التحالف الوطني.

النائب عن تيار الاحرار عدي عواد ذكر ان جميع الكتل السياسية اخذت استحقاقاتها ضمن اتفاقيات اربيل ومن يرى عكس ذلك فهو يسعى الى تعكير الأجواء السياسية.

وتابع عواد في تصريح لـ"المدى" امس ان هناك بعض الجهات السياسية تحاول الاصطياد بالماء العكر من اجل خلط الاوراق من خلال بث التصريحات النارية التي تأزم العلاقات بين الاقليم وبغداد قبل مجيء الوفد الكردستاني لاجل تحقيق مكاسب سياسية.

وقلل ائتلاف العراقية من اهمية الخلافات بين دولة القانون و التحالف الكردستاني، مرجحا ان يتم حلها بمجرد جلوسهم على طاولة واحدة، فيما استبعد حل خلافات العراقية مع ائتلاف المالكي لان اغلب الامور تتعلق بالاتفاقات السياسية.

وتوقعت النائبة ناهدة الدايني أن ينهي اجتماع قادة الكتل السياسية المرتقب برعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني الأزمة القائمة بين دولة القانون والتحالف الكردستاني، سيما قانون النفط والغاز والقضايا الأخرى العالقة.

وقالت الدايني للوكالة الاخبارية للانباء الاحد:ان الملفات العالقة بين دولة القانون والتحالف الكردستاني ستنتهي بمجرد جلوس قادة الكتل السياسية، الا ان الخلافات بين دولة القانون والعراقية سيعجز القادة عن ايجاد مخرج لها.

وأضافت الدايني: أن الخلاف مع دولة القانون سياسي ولوجود تحفظ ورفض من قبلهم على تمرير قانون مجلس السياسيات الستراتيجية الذي جرى الاتفاق عليه بموجب مبادرة رئيس اقليم كردستان.

ونبهت القيادية في القائمة العراقية أن أزمة الوزارات الامنية أيضاً ستبقى عالقة بسبب ما وصفته بتعنت رئيس الوزراء على المرشحين الذين تقدمت بهم العراقية في اكثر من مناسبة.

هذا ومن المؤمل ان يعقد خلال الايام القادمة اجتماع بمنزل الرئيس طالباني لقادة الكتل السياسية لحل الخلافات السياسية.

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي

ameralmada@yahoo.com

نواب يفجرون ومقربون لا يفضحون !!

كتبت يوم أمس عن أعضاء مجلس نواب لا يمتلكون الجرأة على الإدلاء بآرائهم اثناء التصويت على القرارات ، ولكي لا يقال بأننا نتصيد في الماء العكر سأنقل لكم اليوم ما يفعله بعض النواب على لسان مقرب من السيد نوري المالكي . يقول النائب كمال الساعدي في حديث له للسومرية نيوز ان بعض المسؤولين يقومون باعمال القتل والتفجير استغلالا لمواقعهم الرسمية . المسؤولون الذين اشار اليهم الساعدي يمكن حصرهم بـ" برلمانيين ، وزراء ووكلائهم ، سياسيين نافذين ".

وحسب الساعدي فان هؤلاء يقومون بالاعمال التالية :

اولا : قتل وتفجير ، ويقصد على ما اظن انهم يدعمون ويخططون ويحرضون على هذه الاعمال ويتركون البقية للمنفذين الصغار !

ثانيا : مخالفة القوانين والتعليمات الحكومية فيما يتعلق بالالتزام بتفتيش ارتالهم شبه العسكرية ، وهم الذين يصدعون رؤوسنا ليل نهار بالالتزام بالقوانين وبناء دولة القوانين والمؤسسات ! ثالثا : يقول الساعدي "وجود معلومات تؤكد ان البعض يقوم باعمال غير قانونية ولا اخلاقية عندما يستغل موقعه الرسمي والحصانة الممنوحة له". اذا كانت كل هذه الاعمال يقوم بها مسؤولون تحت حماية الحصانة الدستورية ، فماذا تركوا للارهابيين والميليشيات المنفلتة وعصابات الجريمة المنظمة ؟

ولماذا تبحث قوانا الامنية وجهاز مكافحة الارهاب عن الارهابيين في الشارع اذا كان امام أعينهم المخطط والمحرض والداعم ؟

من حقنا ان نسأل وان نقول ومعنا الشارع العراقي، ان التخلص من هؤلاء هو الجزء الاهم والاكثر تأثيرا في مكافحة الارهاب والاجرام المنظم ، ومن حقنا ان نلوم المالكي على صمته أو عدم تحركه الفاعل باعتباره المسؤول الامني في البلاد ازاء المعلومات المؤكدة التي قال عنها مقربه الساعدي بخصوص اعمال الاجرام هذه التي يقوم بها مسؤولون، ربما، بل وأكيد، انهم يتناولون معا في مرات ومرات الغداء والعشاء على الموائد الفاخرة ويسافرون معا ويعقدون الاجتماعات معا "لمعالجة" الوضع الامني في البلاد وتدهوراته وهشاشته التي تهزها بين فترة واخرى سلسلة من التفجيرات التي ربما يكون وراءها احد المسؤولين في البرلمان او في مجلس الوزراء او من السياسيين الذين "يريدون" بناء العراق الجديد !!

وجهة نظر الساعدي ان تتم مناقشة الامر داخل مجلس النواب خوفا من استغلال المعلومات من قبل الاعلام للتسقيط السياسي ، وهنا نسأل الساعدي : هل هناك اكثر من هذا السقوط السياسي عندما يساهم المسؤول في قتل العراقيين؟ ولماذا هذا الخوف من الاعلام الذي ينبغي فسح المجال امامه لتسقيط هذا النوع من السياسيين في نظر الشارع العراقي لكي لا ينخدع بهم في اي انتخابات قادمة ؟ ان عدم كشف اسماء المجرمين والقتلة من المسؤولين والفاسدين والمفسدين في هرم البنية السياسية في البلاد هي مساهمة الى حد كبير في بقاء هؤلاء في مواقع القيادة التي ستتيح لهم الكثير من التسهيلات والوقت لقتل المزيد من العراقيين على انغام الحصانات الدستورية .

مبروك !!

باحث أميركي يكشف فشل الحكمة التقليدية لحرب ٢٠٠٣

أسلحة الدمار الشامل غير الموجودة زرعت الخوف في وسائل الإعلام الغربية

□ عن: نيويورك تايمز

كل من يقرأ كتاب "المخابرات و السياسة الخارجية" للكاتب بول بيلار الذي يدور حول مدى صحة او خطأ وكالة المخابرات المركزية قبل هجمات ١١ ايلول الارهابية و اجتياح العراق عام ٢٠٠٣، سيكتشف ملاحظة او اخرى تبدو مسببة للقلق اكثر من غيرها.

الحكمة التقليدية، التي يدعمها تقرير اللجنة الاستخبارية في مجلس الشيوخ، تقول ان جورج بوش قد ذهب للعراق لأن وكالة المخابرات اخبرته بان صدام يطور اسلحة دمار شامل بضمنها اسلحة نووية، كما تقول الحكمة التقليدية، التي تدعمها لجنة الحادي عشر من ايلول، بان القاعدة نجحت في تحطيم طائرات في برج التجارة العالمي لأن وكالة المخابرات فشلت في ربط النقاط بعد كشف المؤامرة. هذان الفشلان الاستخباريان اللذان يطلق عليهما بيلار "التعويذتين" واجههما الرئيس و الكونغرس ببرنامج الاصلاح الاستخباراتي. و كان التغيير الاكبر هو نقل مقر المخابرات الى مبنى آخر و تحت مسؤول جديد يحمل منصبا جديدا: مدير المخابرات الوطنية.

لم يقصد بيلار اعادة عقارب الساعة الى الوراء و انما كشف المعلومات المضللة و الخداع و ما يمكن تسميته بلطجة البيت الابيض. كان بيلار يعمل محللا استخباريا لمدة ٢٨ عاما، في وكالة المخابرات المركزية ثم في ان آي سي.

وفي منتصف التسعينات عمل رئيسا للمحللين، و من ثم نائبا لرئيس مركز محاربة الارهاب في وكالة المخابرات المركزية. في كتابه الاول "الارهاب و السياسة الخارجية الاميركية (٢٠٠١)" تحدث عن المخاوف من المسلحين الذين يمتلكون اسلحة كيماوية و بيولوجية و نووية.

من المؤكد ان تتعرض انتقادات بيلار بشأن الحكمة التقليدية في الفشل الاستخباراتي الى هجوم، الا انه كاتب صريح و واضح يكتب عن خبرة طويلة و قراءة واسعة. ان قدرتنا على المحك كأمة تفكر بفاعلية الخدمات الاستخبارية و بالجهة التي ترفع اليها هذه الخدمات.

التردد الشعبي في تمييز هذه الحقائق وقف عائقا امام فهم دور ادارة بوش في غض النظر عن مخاطر الهجوم الارهابي قبل ١١ ايلول، و عزمها على اثارة المخاوف من اسلحة الدمار الشامل العراقية و التي سمحت للرئيس بارسال الجيش الاميركي الى قلب الشرق الاوسط.

يزعم بيلار ان الجميع - و ليس فقط وكالة المخابرات المركزية- قد فشلوا في التكهن بيوم و مكان و طريقة تنفيذ هجمات ١١ ايلول. لكن الوكالة لم تفشل في تحديد الخطر الذي يمثله اسامة بن لادن و القاعدة و لم تفشل في تنظيم عملية ضخمة قبل الهجمات و التي شملت تمويل مركز محاربة الارهاب و المكتب الخاص الذي يستهدف القاعدة. من بين الانذارات العديدة الصادرة في صيف ٢٠٠١ كانت التحذيرات الخاصة للبيت الابيض من قبل مستشارة مجلس الامن القومي، كونداليزا رايس، في تموز، و تحذيراتها للرئيس نفسه في آب، حيث زعمت رايس فيما بعد بان الوكالة لم توفر "معلومات اجرائية" لذلك لم يكن هناك شيء يمكن القيام به، لكن كل من يتأمل التحذيرات الملتهبة من الادارة حول اسلحة الدمار الشامل العراقية – مثل زرع قصص الخوف في وسائل الاعلام، تعبئة الجيش، الضغط على حلفاء الناتو و الامم المتحدة و الكونغرس الاميركي – سيلاحظ قائمة الاجراءات الطويلة التي على البيت الابيض اتخاذها لمواجهة مخاطر القاعدة.

هذا الفشل الاولي تبعه فشل آخر – اجتياح العراق من اجل اغلاق برامج الاسلحة السرية التي لم تكن في الواقع موجودة. يلقي بيلار صراحة باللوم على وكالة المخابرات في دعمها للادارة في قضية الحرب من خلال تقديراتها المتعجلة الخاطئة في موضوع برامج اسلحة الدمار الشامل العراقية، و التي اثبتتها الاكتشافات : عدم فعل الادارة شيئا حيال التحذيرات الارهابية قبل ١١ ايلول، يطابق عدم اكتشاف شيء على الارض في العراق.

يذكر انه عام ٢٠٠٠ بدأت وكالة المخابرات المركزية ببرنامج سري للاتصال بأقرباء العلماء العاملين في البرامج النووية العراقية و أسلحة الدمار الشامل المقيمين في الولايات المتحدة. و على مدى سنوات حاولت الوكالة تجنيد عملاء لها في العراق. الذي علمته الوكالة هو أن صدام حسين لم يعد يمتلك أي برنامج أسلحة منذ التسعينات. إلا أن ذلك لم يكن يتناسب مع منظور الوكالة للعراق.

وبحسب موقع افكار عن العراق فقد ذكر الشهر الماضي نقلا عن الوكالة السابقة "لذا فقد تجاهلت هذه التقارير وتمسكت برأيها ان العراق مستمر في العمليات النووية وأسلحة الدمار الشامل. بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣، تبين بان الأقرباء كانوا على صواب و أن الوكالة على خطأ. هذه العملية الاستخبارية الناجحة كانت مثالاً رائعاً لكيفية اقتناع الوكالة بان العراق يمتلك أسلحة الدمار وتجاهلها لكل ما يناقض هذا الاعتقاد".

■ ترجمة المدى

لحظة سقوط الصنم.. ارشيف

اعلام

◆الجحيشي: الإرهاب يُدار من خلف القضبان

كشف عضو لجنة النزاهة البرلمانية عثمان الجحيشي، ان قادة الارهاب والميليشيات يديرون اعمالهم من داخل السجون عن طريق الهاتف النقال.

وقال الجحيشي: يوجد فساد مالي واداري في دائرة الاصلاح التابعة لوزارة العدل، كاشفا عن وجود اموال تسرق من المبالغ الهائلة المخصصة لتقديم خدمه للمعتقلين الموجودين في السجون، متابعا " أن قادة الإرهاب والميليشيات يديرون اعمالهم من داخل السجون عن طريق الهاتف النقال".

◆حرب: معاقبة "الكوامة" مستمرة وفق القانون

أكد خبير قانوني أن قانون معاقبة المطالبين بما يعرف بـ"الكوامة" العشائرية ضد افراد القوات الامنية وموظفي الدولة مازال نافذا.

وقال طارق حرب " قانون معاقبة المطالبة العشائرية المعروفة بـ"الكوامة" ضد افراد القوات الامنية وموظفي الدولة العموميين في جميع المجالات مازال نافذا وساري المفعول طبقا لقرار مجلس قيادة الثورة في النظام السابق المرقم [٢٤] الصادر في الرابع والعشرين من شهر اذار عام ١٩٩٧.

◆المحمداوي: لجنة مشتركة لاختيار الأمنيين

دعا الامين العام لائتلاف منظمات المجتمع المدني عباس المحمداوي الى تشكيل لجنة تضم أعضاء من مجلسي الوزراء والنواب ومنظمات المجتمع المدني لاختيار الوزراء الأمنيين والتصويت عليهم داخل البرلمان

وقال إن " تشكيل لجنة لهذا الغرض سيكون من شأنها حسم الخلاف وانهاء الصراعات الدائرة حول الحقائب الوزارية الامنية التي تسبب تأخيرها في وصول الوضع الأمني الى هذا المستوى من التدهور الخطير ".